مشروع قانون

يتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك

فصـــل وحيد :

يتمّ توزيع المبالغ المنصوص عليها بالفصل 5 من القانـــون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 والفصل 17 من القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2014 على النحو التالي :

1. مواكبة الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك: في حدود 757 مليون دينار،
2. مواكبة الزيادة في رأس مال بنك الإسكـــــــــان : في حدود 110 مليون دينار.

شرح أسباب

مشروع قانون تدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك

***

طبقا للفصل الخامس من القانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 والفصل السابع عشر من القانون عدد 54 لسنة 2013 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2014، تمّ الترخيص لوزير المالية القائم الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية، حسب الحاجة، وذلك في حدود مليون دينار على أن يتم توزيع هذا المبلغ بمقتضى قانون.

طبقا لما جاء بالقانونين المذكورين يهدف مشروع القانون المعروض إلى توزيع هذا المبلغ بين كلّ من الشركة التونسيّة للبنك وبنك الإسكان مع اعتماد المبلغ الأقصى الذي يخوّل إنجاز عمليتي الترفيع في رأس مال البنكين المعنيين وذلك تحسبا لعدم مواكبة بقية المساهمين، حيث تمثل هذه المبالغ الحاجيات من الأموال الذاتية على ضوء ما أفرزته مهمة التدقيق الشامل بالبنكين المعنيين، وذلك لضمان احترام معايير الملاءة المالية التي أقرّها البنك المركزي التونسي وتمويل كلفة برامج الاستثمار المضمنة بمخططات أعمال البنكين المعنيين.

وعلى هذا الأساس، فإنّ مجهود الدولة يتغير حسب الفرضيات التي تطرح بالنسبة لكل بنك:

1- **الشركة التونسية للبنك** : حاجيات الأموال الذاتية : 757 م.د يتمّ ضخها عن طريق الترفيع في رأس مال البنك وتتوزع كالآتي:

- حصة الدولة: 25,24% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 190,8 م.د بدون منحة إصدار،
- حصة المساهميين العموميين:25,26% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 191 م.د بدون منحة إصدار،

- حصة الخواص (تونسيين وأجانب) 49,50% أي ما يعادل مبلغ اكتتاب بـ 374 م.د بدون منحة إصدار، وفي صورة عدم مواكبة المساهميين الخواص لعملية الترفيع في رأس المال تتعهد الدولة بالإكتتاب في الأسهم الراجعة لهم.

وعليه، يتراوح مجهود الدّولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك بين 190,8 م.د و 757 م د وذلك على النمو التالي:

- ✓ **مجهود الدولة في حدود حصتها:190,8 م.د**
- ✓ **مجهود الدولة في صورة تخلي المساهميين العموميين: 382 م.د نقدا**
- ✓ **مجهود للدولة في صورة تخلي المساهميين العموميين والمساهمين الخواص : 757 م.د**

2 **بنك الإسكان : حاجيات الأموال الذاتية : 200 م.د يتمّ ضخها عن طريق قرض رقاعي مشروط** بمبلغ **90 م.د** والترفيع في رأس المال بمبلغ 50 م.د مع منحة إصدار بمبلـــغ 60 م.د وتتوزع الزيادة في رأس المال كالآتي:

- حصة الدولة: 32,60% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 16,3 م.د، ومنحة إصدار بمبلغ 19,6 م.د أي بمجموع 35,9 م.د.
- حصة المساهيين العموميين: 24,40% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 12,2 م.د، ومنحة إصدار بمبلغ 14,6 م.د. أي بمجموع 26,8 م.د.
- حصة الخواص 43% أي ما يعادل مبلغ اكتتاب 21,5 م.د تضاف له منحة إصدار بمبلغ 25,8 م.د أي بمجموع 47,3 م.د، وفي صورة تخلي المساهميين الخواص (تونسيين وأجانب)، تتعهد الدولة بالاكتتاب في الحصص الراجعة لهم نقدا بعد اقتناء حقوق الأفضلية.

وعليه، يتراوح مجهود الدّولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال بنك الإسكان بين 35,9 م د و 110 م د على النحو التالي:

- ✓ **مجهود الدولة في حدود حصتها: 35,9 م.د**
- ✓ **مجهود الدولة في صورة تخلي المساهميين العموميين: 62,7 م.د**
- ✓ **مجهود الدولة في صورة تخلي الخواص والمساهميين العموميين: 110 م.د (دون اعتبار كلفة اقتناء حقوق الأفضلية).**

تتدرج رسملة الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان في إطار خطة متكاملة لإعادة هيكلة البنكين المعنيين لتدعيم صلابتها المالية وضمان ديمومة توازناتها المالية، و قد رافقت عملية رسملة البنكين مراجعة إطار الحوكمة وضبط مخططات أعمال تمت المصادق عليهما في إطار المجلس الوزاري المضيق ليوم الاثنين 4 ماي 2015 و شملت الجانب الاجتماعي (تأهيل الموارد البشرية) و الجانب الموسساتي (النظام المعلوماتي التنظيم إدارة المخاطر الرقابة الداخلية) والجانب التجاري، و فيما يلي أهم مكوناتها:

1 الشركة التونسية للبنك.

1 1 الجانب التجاري :

يهدف برنامج الإصلاح إلى تحسين المردودية التجارية للبنك، من خلال المحاور الأربعة التالية :

- تعزيز شبكة الفروع وتطوير قنوات التوزيع: إحداث 42 فرعا جديداو إعادة تهيئة 70 فرع قائم، إسداء الخدمات البنكية عن بعد وعبر الهاتف الجوال...،
- تعزيز الخدمات وملاءمتها مع ما توفره البنوك المنافسة: من خلال استهداف الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والشركات.
- التخفيض في كلفة الموارد من خلال :
  - ملاءمة شروط تأجير الودائع مع ما تعتمده البنوك الأخرى
  - تغيير هيكلة الإيداعات
- الارتقاء إلى صنف جديد من الحرفاء:
  - استهداف المستأجرين وأصحاب المهن الحرة والتجار ية.
  - الترفيع في نسبة القروض الموجهة للحرفاء إلى 30 %

1 2 الموارد البشرية:

- تطوير الموارد البشرية للبنك بما يتلاءم مع حاجيات تطوير نشاط البنك:
  - إنجاز برنامج تطهير اجتماعي يشمل 520 عونا في إطار المغادرة التلقائية و 570 عونا في إطار الإحالة على التقاعد (المرحلة الأولى)
  - انتداب مرحلي لـ 1700 عون حسب اختصاصات محددة،

وترتفع كلفة التطهير الاجتماعي إلى 142 م.د للفترة 2015 2019.

- تثمين سياسة التأجير: حيث يعتبر مستوى التأجير بالشركة التونسية للبنك أقل من معدل

القطاع بنسبة 12% و هو ما من شأنه أن لا يضمن استقطاب الكفاءات التي يحتاجها البنك.

- الارتقاء بالجودة الوظيفية للتصرف في الموارد البشرية

1 3 الجانب التنظيمي:

- مراجعة الهيكل التنظيمي نحو التقليص في عدد الإدارات وتجنب التشعب،
- إيلاء أهمية كبرى لوظائف التصرف في المخاطر والرقابة الداخلية ونظام المعلومات...،
- إحداث لجنة تنفيذية لتقييم جودة التسيير والمسيرين بالبنك،

ويترتب عن مراجعة الجوانب التنظيمية مراجعة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للاقتراب من معدل القطاع البنكي. ويستوجب ذلك تنقيح الأمر عدد 1855 لسنة 1990 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 والمنشور عدد 28 المؤرخ في 22 جوان 2005.

❖ **الجانب المتعلق بنظام المعلومات:**

أشارت نتائج التدقيق المؤسساتي للبنك الى عدم نجاعة نظام المعلومات الحالي وغياب برامج استمرار الأنشطة والحماية المعلوماتية. وسيتم في هذا الخصوص العمل على تطوير المنظومة الحالية، وسيمكن ذلك من:

- تثمين برامج التطوير والإصلاح التي تمّ بعد الشروع في تركيزها،
- ضمان توفير التغطية الوظيفية الناجعة التي تمكن من بلوغ الأهداف المرسومة في مجال الإنتاجية من خلال تركيز تغطية محكمة لمختلف الوظائف بالبنك،
- التحكم في تركيز المشروع سواءا من حيث التكلفة أو الآجال.

ويشتمل نظام المعلومات على الجوانب التالية:

- الفروع
- التعهدات
- شبكة الإعلامية
- معدات ميكرو إعلامية
- دراسة مخطط ضمان استمرارية النشاط.

ويمتد تنفيذ هذا البرنامج على الفترة 2015 2019 بكلفة تقدر بـ 83 م.د.

4 1 **إدارة المخاطر والرقابة الداخلية:** وضع آليات ناجعة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ومن جهة أخرى، يوصي مخطط الأعمال بتجديد ضمانات الدولة على القروض الممنوحة للمنشآت العمومية خلال كامل فترة مخطط إعادة الهيكلة.

2 بنك الإسكان:

2 1 الجانب التجاري:

يهدف الى تحسين المردودية التجارية للبنك من خلال المحاور الثمانية التالية:

- تنمية المعرفة في مجال التعامل مع الحرفاء وتصنيفهم،
- تطوير مؤشر رضاء الحرفاء وضمان وفائهم للبنك (fidélisation)،
- تعزيز شبكة الفروع،
- ضمان فترة عمل أكبر للعمليات التجارية،
- تنشيط المبيعات وقيادتها،
- تعزيز الخدمات وتنويعها،
- ترشيد نفقات الترويج،
- ترشيد التسعيرات،

وتمتد فترة إنجاز البرنامج على الفترة 2015 2019 بكلفة تناهز 56 م.د.

2 2 الموارد البشرية:

يهدف برنامج التطهير الاجتماعي إلى تحسين الإنتاجية والمردودية من خلال:

- التطهير الاجتماعي والانتدابات المدروسة: يشمل التطهير الاجتماعي تسريح 606 عونا في إطار المغادرة التلقائية و213 عونا في إطار الإحالة على التقاعد، مقابل انتداب 300 عونا.
- اعتماد سياسة جديدة في مجال الموارد البشرية.

مع العلم و أن 53 % من الأعوان تتراوح أعمارهم بين 41 و53 سنة، فيما تقدر المردودية بـ 98 أ.د/عون، وهي تقل بذلك بنسبة 41 % عن نسبة البنك الدولي العربي لتونس (168 أ.د/عون) التي تعتبر من أحسن البنوك على الساحة الوطنية.

وتبلغ كلفة البرنامج 52 م.د تخص الفترة 2015 2019.

2 3 الجانب التنظيمي:

أشارت نتائج التدقيق المؤسساتي لبنك الإسكان خاصة إلى ارتفاع عدد الوحدات الوظيفية وإشكاليات على مستوى إجراءات العمل، مما يحد من نجاعتها.

ويهدف البرنامج إلى اعتماد هيكلة جديدة حسب الأنشطة، وذلك من خلال:

- تعزيز الهيكلة الحالية بلجنة تنفيذية للائتمان لمساندة الإدارة العامة بالإضافة إلى خمسة أقسام (3 أقسام حرفاء وقسم المساندة وقسم المراقبة).
- مراجعة الإجراءات لضمان النجاعة والمرونة.
- -- مراجعة منظومة الاستخلاص استئناسا بأفضل الآليات المعمول بها على المستوى الدولي.

وتمتد فترة الإنجاز من 2015 إلى 2016 بكلفة 1 م.د تحتسب على الفترة 2015 2019.

2 4 الجانب المتعلق بنظام المعلومات:

أشارت نتائج عملية التدقيق إلى عدم نجاعة نظام المعلومات الحالي.

ويهدف مخطط الأعمال إلى إعادة هيكلة نظام المعلومات من خلال المحاور الأربعة التالية:

- اعتماد تمشي لإرساء نظام مركزي يعتمد على نظام الخدمات المصرفية الأساسية المندمجة.
- إعادة هيكلة إدارة تطوير النظم المعلوماتية بهدف تحسين الجودة وضمان استمرارية الأنشطة والخدمات.
- تحديد نظام السلامة المعلوماتية، من خلال إبراز دور كل الأطراف المتدخلة وإجراءات والمراحل التجريبية،
- تحسين حوكمة نظام المعلومات خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإستراتيجية والتنظيمية والجودة واستمرارية الخدمات.

ويمتد البرنامج على فترة 2015 2019 بكلفة 31 م.د تحتسب على الفترة 2015 2019.

2 5 إدارة المخاطر والرقابة الداخلية:

يهدف برنامج إعادة هيكلة الرقابة الداخلية إلى تطوير وتدعيم نظام الرقابة الداخلية للبنك يرتكز على ثلاث مراحل:

- التنظيم
- الموارد البشرية
- برنامج العمل

ويرتكز برنامج تطهير محفظة الديون المعدومة على 3 محاور:

- التصرف في محفظة الديون المعدومة
- الحرفية في إجراءات الاستخلاص
- تحسين إدارة مخاطر القروض

وقصد ضمان حسن تطبيق مخططات الأعمال واحترام أجال تنفيذها بالحرفية اللازمة، من جهة، وعملا بتوصيات المجلسين الوزاريين المنعقدان بتاريخ 21 أوت 2014 و04 ماي 2015 من جهة أخرى، تسعى وزارة المالية إلى البحث عن شريك تقني للمرافقة الدولة في عملية إعادة هيكلة البنكين المعنيين على أن يتمّ ذلك وفقا للتراتيب الجاري بها العمل وبعد اختيار بنك أعمال يتمّ تعيينه للغرض.

وبناء على ما سبق، ولضمان تدعيم الصلابة المالية للبنكين المعنيين واحترام معايير الملاءة المالية التي أقرّها البنك المركزي التونسي وتمويل كلفة برامج الاستثمار المضمنة بمخططات الأعمال، يقترح الموافقة على مشروع القانون المعروض قصد توزيع الإعتمادات (1000 م.د) والمضمنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 (500 م.د) وقانون المالية لسنـــــــة 2014 (500 م.د) وفقا للحاجيات الفعلية التي تمّ ضبطها بعد استكمال مرحلة التدقيق الشامل.